التجارة البينية بين الدول الإسلامية

الدكتورة/ سهير حسن عبد العال[1]

يمثل موقع الدول الإسلامية أهمية قصوى في التجارة الدولية، والاتصالات البحرية العالمية ويتميز العالم الإسلامي بإيجابيات عديدة منها الثروات الطبيعية الهائلة من زراعية ومعدنية وبترولية والطاقة البشرية الضخمة، بحيث يمكن أن تشكل الدول الإسلامية فيما بينها هياكل إنتاج ضخمة وسوقا واسعا للتبادل التجاري وتسويق المنتجات الزراعية والصناعية ومراكز عالمية للتمويل والاستثمار.

إلا أن العالم الإسلامي يعاني أيضاً من سلبيات عديدة، منها تعدد اللغات والأجناس والبيئات الاجتماعية، واختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، والتفاوت الكبير في الثروات.

وباستعراض آخر البيانات الاقتصادية المتاحة، نجد أن اقتصاديات البلاد الإسلامية تعرضت لركود عميق، إذ لم تتعد نسبة النمو ١.٥% في عام ١٩٩١ مقابل ٤.٤% خلال عام ١٩٩٠، وبصفة خاصة، فقد سجل معدل النمو في الدول المصدرة للبترول انخفاضاً كبيراً، إذ سجل ناتجها المحلي الإجمالي نموا بنسبة ٠.٦% خلال عام ١٩٩١ مقابل ٤.٥% خلال عام ١٩٩٠.

أما الدول غير المصدرة للبترول فقد سجل ناتجها المحلي الإجمالي زيادة بنسبة ٣.٢% عام ١٩٩١ مقابل ٤.٤ خلال عام ١٩٩٠.

---

(١) أستاذ مساعد الاقتصاد – كلية التجارة بنات جامعة الأزهر

وبالنسبة للدول الأقل تقدماً فقد سجل ناتجها المحلي الإجمالي معدل نمو بلغ ٢.٥% في عام ١٩٩١ مقابل ٩.١% خلال عام ١٩٩٠ وبالتالي، نجد أن أزمة الخليج بالإضافة إلى ركود الاقتصاد العالمي، وأزمة المديونية العالمية قد أثرت تأثيراً سلبياً على اقتصاديات البلدان الإسلامية.

موقع الدول الإسلامية من التجارة العالمية:

حققت التجارة الخارجية للدول الإسلامية نمواً بين عامي ١٩٨٩، ١٩٩١ بلغت نسبته ٢٨% بالنسبة للصادرات ٣٤% بالنسبة للواردات. وقد تراجعت القوة الشرائية للصادرات، مما أدى إلى تدهور معدل التبادل التجاري في غير صالح الدول الإسلامية، حيث أن فائض الميزان التجاري قد تراجع من ١٢.٦ مليار دولار في عام ١٩٨٩ ليقتصر على ٥.٧ مليار دولار في عام ١٩٩١، أي بتراجع نسبي بلغ ٥٥% خلال سنتين، كما انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من ١٠٧% في عام ١٩٨٩ إلى ١٠٢% من عام ١٩٩١.

ويرجع تدهور معدل التبادل التجاري بالدرجة الأولى إلى الهبوط العام في أسعار المواد الأولية مثل البن والشاي والكاكاو المصدرة من الدول الإسلامية الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء وبعض الدول الأسيوية. بالإضافة لما يتسم به سوق المواد الأولية من الركود والتذبذب وعدم الاستقرار.

وبالنسبة لهياكل صادرات الدول الإسلامية، نجد أنها تتركز حول بعض المواد الأولية، وحسب إحصائيات منظمة الانكتاد، فإن معظم الدول الإسلامية لها مؤشر تركيز يتعدى ٠.٥% أما الدول التي تتمتع بها بهياكل اقتصادية متنوعة نسبياً، فمعظمها يندرج تحت تصنيف الدول ذات الدخل

المنخفض أو المتوسط مثل الأردن والكاميرون ومصر وباكستان وتركيا والمغرب وتونس وماليزيا.

ويتصف هيكل صادرات الدول الإسلامية بالثبات النسبي، ففي عام ١٩٩٠ استمرت الصادرات من الوقود والمواد المعدنية في المركز الأول من حيث الأهمية بنسبة ٤.٢% تليها المواد الأولية ذات المنشأ الحيواني بنسبة ٤٣.٤% وفي المركز الثالث جاءت مختلف المواد المصنعة مثل المواد الكيماوية ومنتجات البتروكيماويات ومنتجات الصلب والفولاذ بنسبة ١٢.٥%، وفي المركز قبل الأخير جاءت صادرات الملابس والمنسوجات بنسبة ٩% وفي المركز الأخير جاءت الآلات ومعدات النقل بنسبة ٤% من إجمالي الصادرات.

وبشكل عام، نجد أن ثلاثة أرباع صادرات الدول الإسلامية تتألف من المواد الأولية خاصة الوقود (البترول والغاز الطبيعي)، ويتألف الربع الباقي من مختلف المواد المصنعة وخاصة المواد الكيماوية والبتروكيماويات والنسيج.

ويمكن تصنيف الدول الإسلامية إلى ثلاثة أقسام كبرى وحسب طبيعة صادراتها وهي الدول المصدرة للمواد المعدنية والمنتجات الزراعية والصناعية، والدول المصدرة للمواد المصنعة بما فيها المنتجات المصنعة ذات الأصل الزراعي والدول المصدرة للبترول.

١- بالنسبة للدول المصدرة للمنتجات المعدنية والزراعية، فهي الدول التي تشكل هذه المواد النصيب الأكبر من صادرتها، وينطبق هذا التعريف على عدد كبير من الدول الأفريقية جنوب الصحراء الأقل تقدماً مثل السنغال (الفوسفات ومنتجات الصيد البحري) وموريتانيا (منتجات الصيد البحري والحديد) ومالي (القطن والحيوانات الحية)

وبوركينافاسو (القطن والذهب) وغينيا (البوكسيت ومعادن أخرى) وأوغندا (البن) والسودان (القطن والمواد الغذائية).. كما نجد الدول الإسلامية ذات الدخل المتوسط والتي تنتمي لحوض البحر المتوسط تقوم بتصدير الفاكهة والخضروات مثل المغرب وتونس وتركيا ومصر، في حين نجد دول إسلامية أخرى في آسيا تتركز صادراتها في المواد الزيتية ومنتجات الصيد البحري مثل إندونيسيا وماليزيا.

٢- أما الدول الإسلامية المصدرة للمواد المصنعة فهي الدول التي تتعدى صادراتها من هذا الصنف معدل صادرات الدول النامية. وتتمثل هذه الدول في الكويت (الغاز المصنع والمكونات الكهربائية والإلكترونية) باكستان (الملابس والمنسوجات) تونس(الملابس الجاهزة، الأسمدة المصنعة، الأجهزة الكهربائية والإلكترونية) تركيا (الملابس والمنسوجات، والمعادن والأسمدة المصنعة، والمعدات الكهربائية والإلكترونية) المغرب (الملابس والمنسوجات، والأسمدة المصنعة، والمعدات الكهربائية والإلكترونية) ماليزيا (الآلات ووسائل النقل، والمعادن والأسمدة المصنعة) مصر (الملابس والمنسوجات، والألمونيوم) إندونيسيا (الألمونيوم، والمعادن ومصنوعات الأخشاب، والملابس والمنسوجات والغاز الطبيعي) الإمارات العربية المتحدة (الألمونيوم، الغاز الطبيعي) بنجلاديش (الملابس والمنسوجات).

٣- أما الدول الإسلامية المصدرة للبترول، فقد بلغت صادراتها نحو ٦١% من الصادرات العالمية للبترول والخام في عام ١٩٩٢ بقيمة تبلغ نحو١٢٠.٥ مليار دولار، وتقدر احتياطات الدول الإسلامية بنحو ٦٠% من الاحتياطي العالمي للبترول الخام، وتأتي المملكة العربية السعودية في المركز الأول لصادرات البترول في العالم.

أما بالنسبة لهيكل واردات الدول الإسلامية فنجد أن المواد المصنعة تشكل الجزء الأكبر منها وخاصة الآلات ومعدات النقل، وبالإضافة إلى المواد الكيماوية والنسيج والمعادن.

ونظراً للعجز الدائم في المواد الغذائية في الدول الإسلامية، نجد أن واردات هذه المواد تحتل نصيباً هاماً من إجمالي الواردات.

أما عن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول الإسلامية، فنجد أن الدول الصناعية تستقطب معظم التجارة الخارجية للدول الإسلامية كما هو الحال بالنسبة لبقية الدول النامية.

وتأتي المجموعة الاقتصادية الأوروبية في المرتبة الأولى كأهم شريك تجاري للدول الإسلامية. وترتبط الدول الإسلامية باتفاقيات تجارية تفضيلية مع المجموعة الأوروبية (مثل اتفاقية لومي مع دول آسيا والبحر الكاريبي والباسيفيك ودول إفريقيا، وكذلك اتفاقيات البحر الأبيض مع دول المغرب العربي والشرق الأوسط). دخول أوروبا الموحدة حيز التنفيذ في يناير ٩٣، أخذت هذه الدول في التمسك بضرورة الإبقاء على الميزة التفضيلية التي تتمتع بها والتي يمكن أن تستفيد منها دول أوروبا الشرقية وبعض الدول الأخرى من العالم الثالث المنافسة للدول الإسلامية. وبصفة عامة فإن ميزان التجارة بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة يحقق عجزاً دائماً في مجمله، وإن كان يحقق فائضاً مع بعض الدول.

أما الشريك التجاري الثاني للدول الإسلامية فيتكون من دول آسيا والباسفيك وعلى رأسها اليابان ونيوزلندة واستراليا ودول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية). ويقع أهم الشركاء من الدول الإسلامية لمجموعة دول آسيا والباسفيك في القارة الآسيوية مثل ماليزيا واندونيسيا وإيران، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

أما الشريك التجاري الثالث للمنطقة الإسلامية فهو مجموعة دول اتفاقية النافتا (أمريكا وكندا والمكسيك).

هذا، وتشكل الدول النامية شريكاً تجارياً هاماً بالنسبة للدول الإسلامية، ولكن أهمية التجارة بين الجنوب والجنوب تختلف حسب مناطق منظمة المؤتمر الإسلامي وحسب كل دولة إسلامية فالدول الإسلامية الأكثر اندماجا في شبكة التجارة بين الجنوب والجنوب هي الدول الآسيوية يليها دول مجلس التعاون الخليجي ثم دول الشرق الأوسط، ويتبعها دول المغرب العربي ودول أفريقيا جنوب الصحراء.

التجارة الإسلامية البينية:

بلغت قيمة الصادرات الإسلامية البينية ٣٠.١ مليار دولار في عام ١٩٩١ مقابل ٢٨.٨ ملياراً في عام ١٩٩٠، ٢٢ مليار دولار في عام ١٩٨٩ وعلى الرغم من نمو قيمة التجارة الإسلامية البينية، فقد سجلت حصتها من إجمالي صادرات الدول الإسلامية البينية تراجعاً بالمقارنة مع عامي ١٩٩٠ – ١٩٨٩ حيث انخفضت نسبة الصادرات الإسلامية البينية إلى الصادرات الإجمالية من ١١% في عامه ١٩٨٩ ١٩٩٠ إلى ١٠% في عام ١٩٩١، كما انخفضت حصة الواردات الإسلامية البينية من الواردات الإجمالية من ١٢% في عام ١٩٨٩ إلى ١١% في عام ١٩٩٠ لتقتصر على ٩.٢% في عام ١٩٩١.

ويعزي هذا التراجع إلى عدة عوامل منها ظروف حرب الخليج العربي التي هزت اقتصاديات العديد من دول المنطقة، كما أن معدل نمو التجارة الإجمالية – خاصة الواردات – كان أسرع من معدل نمو التجارة الإسلامية البينية.

بالإضافة إلى دخول خمسة من دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٩١ وهي ألبانيا وأذربيجان وقرغيزنا وطاجيكاستان وتركمانستان التي تتسم بضعف مبادلاتها مع العالم الإسلامي بالمقارنة مع إمكاناتها الاقتصادية والتجارية.

وبالنسبة لهياكل الصادرات الإسلامية البينية خلال عام ١٩٩١، فقد شكلت المواد الأولية ذات المنشأ المعدني والحيواني والنباتي ٥٨% في حين ازداد نمو المواد المصنعة ليبلغ ٤٢% من الصادرات الإسلامية البينية، ويعكس هذا النمو حدوث تنوع في اقتصاديات الدول الإسلامية على حساب صادراتها من المواد الخام التي تتجه تدريجياً نحو الانخفاض.

وقد احتلت صادرات الوقود المرتبة الأولى من حيث الأهمية ضمن الصادرات الإسلامية البينية، حيث بلغت حصتها ٢٨% في المتوسط خلال عام ١٩٩١، وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول بالنسبة لصادرات الوقود على صعيد الدول الإسلامية حيث شكل البترول الخام ٧٤% من الصادرات السعودية إلى دول المنطقة الإسلامية في عام ١٩٩١ بقيمة تبلغ ٤.٥ مليار دولار تمثل ١٨% من الصادرات الإسلامية البينية الإجمالية.

وفي المركز الثاني لترتيب أهمية الصادرات جاءت الصادرات من المواد المصنعة، حيث بلغت حصتها ٤٢% خلال عام ١٩٩١، وقد اشتملت على صادرات مواد مصنعة بما فيها المنسوجات بنصيب نسبي بلغ ٢٣.٧%، وصادرات مواد كيماوية بنصيب نسبي بلغ ٨.٤%، وصادرات الآلات ومعدات النقل بنصيب نسبي بلغ ١٠.٢%.

وقد جاءت المواد الغذائية في المركز الثالث لترتيب أهمية الصادرات الإسلامية البينية في عام ١٩٩١، ولهذه المواد أهمية حيوية نظراً للنقص

الذي تعاني منه الدول الإسلامية في هذه المنتجات وخاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان.

ومن بين أهم المصدرين للمواد الغذائية داخل المجموعة الإسلامية تأتي تركيا في المركز الأول، حيث شكلت هذه المواد ٤١% من صادراتها إلى الدول الإسلامية، وهناك دول تقوم بتصدير الفاكهة والخضروات مثل المغرب وتونس ومصر ولبنان والأردن، ودول أخرى تصدر زيت النخيل مثل ماليزيا (٥٠% من إجمالي صادراتها نحو الدول الإسلامية) وإندونيسيا.

وبالنسبة لهيكل الواردات الإسلامية البينية، نلاحظ أنها تأخذ نفس شكل هيكل الصادرات، فقد تصدرت واردات الوقود ومواد التشحيم المركز الأول بنصيب نسبي بلغ ٣٩%، وتصدرت تركيا الدول المستوردة للبترول ومشتاقة (٨٦% من وارداتها)، والمغرب (٧٣% من وارداته)، تليه باكستان (٦١% من وارداتها).

وجاءت واردات المواد المصنعة في المركز الثاني من الواردات الإسلامية البينية بنصيب بلغ ٣٦% (اشتملت على المنسوجات ومنتجات الصلب ٢٣.٦%، والمواد الكيماوية بنسبة ٨% والآلات ومعدات النقل بنسبة ٤.٥%). وتعد الدول المصدرة للبترول من أهم الأسواق المستوردة للمواد المصنعة، فقد جاءت السعودية في المركز الأول (٦١% من وارداتها الإسلامية)، وإيران والإمارات العربية (٤٧% من وارداتها).

وجاءت واردات المواد الغذائية في المركز الثالث من الواردات الإسلامية البينية بنصيب نسبي بلغ ١٨%، وتعد دول الخليج النفطية هي أهم الدول الإسلامية المستوردة للمواد الغذائية، تليها الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط التي لديها فجوة غذائية كبيرة.

وسائل تنشيط التجارة الإسلامية البينية:

نلخص مما سبق إلى أن الاقتصاديات الإسلامية تتمتع بدرجة عالية من التباين الطبيعي والديموجرافي والصناعي الذي يؤهلها للتعاون القائم على التكامل، فالاقتصاد الإسلامي يتمتع بتنوع كبير في الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والمناخ والموارد المالية، وهناك قطاع صناعي نشط يستلزم ضرورة استغلاله إلا أن الواقع يؤكد ضعف مستوى التعاون الاقتصادي العربي الإسلامي وانخفاض حجم التجارة الإسلامية البينية، والذي يرجع إلى أسباب عديدة، منها ضعف الطاقات الإنتاجية وعدم كفاية سياسات التفضيل التجاري بين الدول الإسلامية إلى جانب عدم تيسير خطوط النقل والمواصلات والقيود الشديدة المفروضة على حركة انتقال الأشخاص والأموال بالإضافة إلى اختلاف الأنظمة المطبقة في الدول الإسلامية.

وفي ظل الظروف والتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة، ينبغي العمل على دعم التعاون والتكتل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من خلال[٢].

- دعم وتفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي.
- دعم دور البنك الإسلامي للتنمية، والذي يمثل هدفه الرئيسي في دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية بها من خلال المشاركة في رءوس الأموال المستثمرة في المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء، ودعم البنية الأساسية لاقتصادياتها إلى جانب منح القروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء بالإضافة إلى إدارة

(٢) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، ١٩٩٥.

صناديق خاصة لأغراض معينة مثل صندوق معاونة الدول الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

- توسيع إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وجهازها الدائم المتمثل في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليشمل باقي الدول الإسلامية. وتكوين صندوق النقد الإسلامي.
- العمل على دعم البنوك في الدول الإسلامية بهدف خلق مؤسسات مالية أكبر تكتلاً دعماً لقدرتها التنافسية.
- فتح باب الانضمام للاتحادات العربية النوعية المتخصصة والتي تبلغ ٢٢ اتحاداً أمام الدول الإسلامية.
- العمل على تطوير أسواق المال في الدول الإسلامية وتكاملها وانفتاحها على بعضها البعض.